

العلاقات السودانية - الليبية المعاصرة

الدكتورة

منى حسين عبيد

قسم الدراسات الافريقية

مركز الدراسات الدولية / جامعة بغداد

المقدمة

كثيراً ما يتأثر السودان بعلاقاته مع دول الجوار الجغرافي بحكم ما يتمتع به من مساحة شاسعة جعلته يكون قريباً من العديد من الدول الأفريقية. لاسيما اريتريا، أثيوبيا، أوغندا، كينيا، ليبيا، تشاد، أفريقيا الوسطى. إذ أن ما يحدث في تلك الدول ينعكس سلباً أو إيجاباً على السودان، نتيجة للتداخل الحدودي أو القبلي أو التقارب الفكري والأيديولوجي بين تلك الأنظمة أو العكس مما كان له تأثيره على علاقات الدول مع بعضها البعض حتى إن طبيعة مواقف الأنظمة السياسية التي تعاقبت على حكم تلك البلدان من القضايا المطروحة على الساحة الإقليمية والدولية ومدى توافق مواقف تلك الدول مع مواقف القوى الدولية ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية الساعية لاحتواء تلك الأنظمة أثرها في علاقاتها مع بعضها البعض.

وتعد السودان وليبيا من الدول التي ترتبط بعلاقات وثيقة لاسيما وان ليبيا تقع على الجانب الغربي من السودان مما اكسب علاقة البلدين أهمية كبيرة. على الرغم مما شهدته تلك العلاقة من أنماط مختلفة من التفاعلات جسدتها سنوات

التقارب لودي والتي تخللتها في الوقت ذاته مراحل التراجع أو القطيعة الكاملة بسبب الظروف والمشكلات التي كان لها تأثيرها في مجريات العلاقة بين البلدين. ولأهمية ما مرت به تلك العلاقات من مشكلات فقد تم التركيز عليها من خلال بحثنا الموسوم (العلاقات السودانية . الليبية المعاصرة) والذي قسمت الدراسة فيه إلى أربعة مباحث كالآتي:

المبحث الأول: العلاقات السودانية . الليبية خلال الحقبة العسكرية الثانية.

المبحث الثاني: العلاقات السودانية . الليبية خلال الحقبة الديمقراطية الثالثة.

المبحث الثالث: العلاقات السودانية . الليبية في ظل الحقبة العسكرية الثالثة.

المبحث الرابع: العلاقات السودانية . الليبية في ضوء مشكلتي شرق السودان ودارفور.

المبحث الأول العلاقات السودانية - الليبية في ظل الحقبة العسكرية الثانية

كان للانقلابان العسكريان اللذان وقعا في كل من السودان وليبيا عام ١٩٦٩، بداية التعاون الوثيق بين ليبيا والسودان، فما أن ثبت جعفر نميري قائد الانقلاب في السودان أركان سلطته حتى قام في ١٥/تشرين الثاني من العام ذاته بزيارة للرئيس الليبي معمر القذافي.

وفي ٢٧/كانون أول/١٩٦٩ وقع كل من السودان وليبيا ومصر على اتفاق سمي ب(ميثاق طرابلس) والذي هدف إلى إقامة تعاون سياسي اقتصادي وعسكري بين البلدان الثلاثة.

وعلى اثر توقيع ذلك الاتفاق تم في كانون الثاني/١٩٧٠ تشكيل لجان وزارية مشتركة خاصة بالشؤون الخارجية، المواصلات، النقل، التريبة، الصناعة والزراعة^(١).

وسعت ليبيا لتطوير ذلك الميثاق وتحويله إلى اتحاد يضم البلدان الثلاثة في تشرين الثاني عام ١٩٧٠، وبالرغم من نجاح ليبيا في إقناع السودان بتلك الوحدة، إلا أن حكومة جعفر نميري لم تتمكن من دخول ذلك الاتحاد بسبب المشكلات التي كان يواجهها مع كل من الشيوعيين والمعارضين في جنوب السودان.

وعندما تعرضت حكومة جعفر نميري لمحاولة انقلابية قام بها الشيوعيون في ١٩/تموز/١٩٧١^(٢)، والتي كادت أن تطيح بحكومة جعفر نميري، إلا انه تمكن من القضاء على تلك المحاولة بمساعدة كل من مصر وليبيا، بل أن العقيد معمر القذافي

ذهب إلى حد إلقاء القبض على منفذي الانقلاب وهم كل من هاشم العطاء وعبد الخالق محجوب وتسليمهم إلى النميري الذي ما لبث أن أعدمهما^(٣).

وبعد القضاء على محاولة الشيوعيين الانقلابية في تموز/١٩٧١ غير نميري سياسته إذ ابتعد عن معظم البلدان الأفريقية المجاورة ولا سيما أثيوبيا التي استطاع من خلالها وضع حد لمشكلة جنوب السودان بتوقيعه اتفاقية أديس أبابا مع الحركة الشعبية لتحرير السودان في ٢٧/شباط/١٩٧٢^(٤).

ولكن سياسة نميري الجديدة التي تمثلت في تطبيع علاقاته مع الولايات المتحدة الأمريكية وتعليق مساعدته للمعارضين التشاديين والاريتريين اللذين تدعمهم ليبيا، كان لها تأثير سلبي على العلاقات السودانية الليبية. ففي ٢٠/أيلول/١٩٧٢ قامت الحكومة السودانية باعتراض التعزيزات التي كانت ترسلها ليبيا إلى أوغندا التي كانت على خلاف مع تنزانيا^(٥)، ووصل الأمر بين البلدين إلى حد وصف معمر القذافي بعض المسؤولين السودانيين بأنهم ((عملاء للامبريالية)) مما اثار ذلك رد فعل لدى الرئيس السوداني جعفر نميري، الذي اخذ يوجه اتهامه لليبيا بإيواء وتدريب المعارضة السودانية داخل حدودها بهدف استخدامها في تنظيم عمليات تخريب في السودان، ففي أيار/١٩٧٤ أكد نميري انه كشف مؤامرة بتدبير ليبي^(٦).

وبالرغم من حالة التصعيد بين البلدين، فقد اقترح الرئيس الليبي معمر القذافي على الحكومة السودانية تطبيع العلاقات بين البلدين، وفعلاً عادت العلاقة بين البلدين، وقام الرئيس السوداني جعفر نميري بزيارة ليبيا في ١٩/تشرين الثاني/١٩٧٤ تحقق خلالها التعاون الاقتصادي الثنائي بين البلدين.

ولكن المصالحة بين البلدين لم تستمر طويلاً فقد حاولت المعارضة المتمثلة بـ(الجهة الوطنية السودانية)^(*)، والتي تتمتع بدعم ليبي القيام بحركة انقلابية في

الخرطوم في ٥/أيلول/١٩٧٥ بهدف إسقاط حكومة جعفر نميري. وكررت المحاولة ذاتها في ٢/تموز/١٩٧٦^(٧) والتي على أثرها اتهم الرئيس جعفر نميري ليبيا بتمويل وتسليح وتدريب المعارضة السودانية في معسكرات ليبيا ومساعدتهم على التسلل إلى السودان، وقدمت السودان في ٥/تموز من العام ذاته شكوى إلى الجامعة العربية والجمعية العامة للأمم المتحدة ضد ليبيا، كما تحالف جعفر نميري مع مصر ضد ليبيا لاسيما بعد عقد اتفاقية الدفاع المصرية . السودانية في ١٥/تموز/١٩٧٦^(٨).

ودعا نميري الشعب الليبي للعمل على قلب نظام العقيد معمر القذافي ورفض النميري قيام أية وساطة بين البلدين واتهم ليبيا بالعمل على قلب نظامه ونظام أنور السادات في مصر^(٨)، في الوقت الذي نفت طرابلس الاتهامات السودانية بل وأخذت تتهم السودان بعقد حلف عسكري مع مصر موجه ضد ليبيا.

وبالرغم من تبادل الاتهامات فقد كانت ليبيا ترغب ببقاء باب التعاون مفتوحاً مع السودان. ولكن الحكومة السودانية برئاسة جعفر نميري كانت تصر على مقاطعة ليبيا، فقد قاطع السودان المؤتمر الإسلامي الثامن الذي عقد في طرابلس بليبيا خلال المدة ١٦ . ٢٢/أيار/١٩٧٧، ووقفت إلى جانب مصر في عدائها للنظام الليبي^(٩).

ومما زاد العلاقة توتراً موقف السودان المؤيد لزيارة الرئيس المصري أنور السادات لإسرائيل في تشرين الثاني/١٩٧٧ والتي لم تحظ بتأييد حكومة معمر القذافي^(١٠).

ومع ذلك، نجد إن العلاقة بين البلدين تحسنت بعد الوساطة التي قام بها الصادق المهدي رئيس حزب الأمة السوداني بين كل من جعفر نميري والعقيد معمر القذافي في كانون الثاني ١٩٧٨.

وقد نجح المهدي في وساطته واصدر الطرفان بياناً مشتركاً في ٨/شباط أكدا فيه على تطبيع العلاقات الدبلوماسية وتنسيق سياستهما والالتزام المتبادل بعدم القيام بأي تعدييات على بعضهما البعض، فضلاً عن تأكيد السودان بأن الاتفاقية الدفاعية مع مصر ليست موجهة ضد ليبيا^(١١).

وقد احدث دعم السودان لاتفاقيات كامب ديفيد المعقودة بين مصر وإسرائيل عام ١٩٧٨ والتي كانت ليبيا تدينها بعنف شديد، توتراً جديداً في العلاقات بين البلدين، كما كان لتصريح جعفر نميري في ١٩/آذار/١٩٧٨ والذي جاء فيه: ((بأن التقارب السوداني مع ليبيا لن يكون على حساب العلاقات السودانية المصرية)) تأثيره هو الآخر، حتى إن المعارضة السودانية المتمثلة بحزب الأمة والاتحاد الديمقراطي أخذت تعارض حكومة جعفر نميري لتأييدها الاتفاقية ووفقاً في عام ١٩٧٩ إلى جانب الرئيس الليبي معمر القذافي الراض لتلك الاتفاقية^(١٢).

وتدهورت العلاقات السودانية . الليبية بعد التدخل العسكري الليبي في تشاد في كانون الأول ١٩٨٠، إذ اثار مخاوف الحكومة السودانية من أن يكون ((الاعتداء الليبي)) على تشاد مقدمة لشن هجوم للقوات الليبية على السودان، حتى أخذت السودان تنتهم ليبيا بتشجيع التغلغل السوفيتي في أفريقيا، في الوقت الذي صرح القذافي في ٨/شباط/١٩٨١ نفيه لتلك الاتهامات^(١٣).

ومما زاد العلاقة توتراً حادثة الطائرة الليبية في أم درمان عام ١٩٨٤ والتي أثارت ردود فعل قوية ليس على الصعيد السوداني فحسب وإنما على الصعيد المصري ايضاً، حيث اتهمت الحكومة السودانية العقيد معمر القذافي بتدبيره لتلك الحادثة.

وساندد الحكومه المصرىة السودان فى اءءامها للىبىا^(١٤)، وعملت على إرسال تعزىزءء عسكرىة للسودان وأكدء الحكومه المصرىة برئاسة حسنى مبارك حرصها على القىام بكل واجباتها للدفاع عن السودان بوصفه العمق الجنوبى لواءى النيل، فضلاً عن ارتباطه معها باتفاقىة الدفاع المشءرك^(١٥).

وىبدو إن للىبىا دوافعها الخاصة ءجاه كل من السودان ومصر وءءمءل ب^(١٦):
أولاً: أءارة المشكلاء لحكومه جعفر نمىرى لا سىما بعد أن زاءء الاتءاماء المءبءالة بىن الحكومءىن، فألى جانب ءلك الءاءءة، عمدء الحكومه اللىبىة على دعم ومسانءة المعارضة الجنوبىة من ءلال إمداءها بالمال والسلاح، فضلاً عن اسءءافءءها للمعارضة الشمالية وءقءىم الدعم الكافى لها بهءف إسقاط حكومه جعفر نمىرى.
ءانىاً: إشغال مصر فى بةهة قرىبة منها ءؤءر مباءرة علىها ءءى ءءرك بعض اءءماماءها بفلسطىن ولبنان.

ءالءاً: إن إشغال مصر بءلك البةهة سىءفف من دعمها للعراق... وهو أمر ىهم إىران وسورىا معاً.. فالمعروف إن موقف لىبىا كان غير مؤىء للحكومه العراقىة فى حربها ضد إىران.

وقء أءبءء الأءءاء ءور لىبىا فى ءءءءل فى الشآن السوءانى من ءلال الءطاب الذى ألقاه القءافى عام ١٩٨٤ من انه ((ىءعم حركة بىش ءررىر السودان ءءى بىرر السودان بوبصه بوبصه، ءم بىرر مصر بعد ءلك))^(١٧).
لىس هذا حسب، فقد شارءء لىبىا بءورها فى إسقاط حكومه جعفر نمىرى من ءلال ءءصىص إءاعة لىبىة ءعمل على ءء الجماهىر السوءانىة على ءءورة وءصار النءام سىاسياً وءررىص قاءة البىش فى الاسءىلاء على السلءة. وقء ءمكن

فعالاً الفريق عبد الرحمن سوار الذهب وكافة قيادات الجيش السوداني من الاستيلاء على السلطة عام ١٩٨٥ بعد إجماعهم على إن النميري وحكومته قد فقدوا كل سند شعبي يمكن أن يبرر استمراره في الحكم^(١٨).

المبحث الثاني العلاقات السودانية . الليبية خلال الحقبة الديمقراطية الثالثة.

تطورت العلاقات السودانية . الليبية في عهد الحكومة الانتقالية التي شكلها عبد الرحمن سوار الذهب عام ١٩٨٥، إذ ارتبط كلا البلدين بعلاقات حسنة وكانت ليبيا من الدول التي أيدت حكومة عبد الرحمن سوار الذهب، وعملت على دعمها من خلال مد السودان لأشهر بالنفط مجاناً.

وتوسعت العلاقات بين البلدين من خلال إعادة العلاقات الدبلوماسية بينهما بعد قطيعة دامت ٤ سنوات.

ووقع الطرفان اتفاقاً عسكرياً في نيسان عام ١٩٨٥ ينص على ((إن تقوم ليبيا بتقديم مساعدات لوجستية إلى الجيش السوداني على صعيد التكوين والإعداد وتوفير الاعتدة والمعدات)^(١٩).

وعلى اثر توقيع ذلك الاتفاق، فقد غيرت ليبيا من سياستها تجاه المعارضة التي يفودها جون قرنق في جنوب السودان، فبعد أن كانت ليبيا تقدم الدعم العسكري واللوجستي لجون قرنق، توقفت عن مساندة الجنوبيين بحكم العلاقات الجيدة التي كانت تربط العقيد معمر القذافي بالرئيس السوداني عبد الرحمن سوار الذهب الذي توافقت أفكاره مع أفكار الرئيس الليبي معمر القذافي فيما يخص اتفاقيات كامب ديفيد إذ رفضت كلا الحكومتين الاتفاقية علانية^(٢٠).

وكان لعلاقات سوار الذهب الليبية أثرها السلبي على علاقاته بالقوى الدولية ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية، إذ رفضت الأخيرة الوقوف إلى جانب سوار

الذهب ومساعدته في قضية جنوب السودان بسبب علاقاته المميزة مع ليبيا والتي تتعارض ومصالحها في المنطقة^(٢١).

ومع ذلك، استمرت علاقة السودان بليبيا حتى تسلمت القوى السياسية السلطة في البلاد بعد انتخابات نيسان عام ١٩٨٦، والتي ساندت فيها ليبيا الأحزاب السياسية ولا سيما حزب الأمة وعملت على دعمه مادياً أثناء وجودها^(٢٢). وبعد تشكيل حكومة الصادق المهدي عام ١٩٨٦، استغلّت ليبيا علاقاتها بحزب الأمة، حيث زادت من وجودها العسكري في منطقة القاش بإقليم دارفور عام ١٩٨٦^(٢٣).

وعملت على تنفيذ بعض المشروعات الزراعية في ذلك الإقليم وكثفت ليبيا من نشاطها ووجودها في إقليم دارفور، فضلاً عن تقديم المال والسلاح للقوات الليبية في ذلك الإقليم، حيث كانت ليبيا تعتمد عليها في حربها ضد تشاد.

لقد أدى وجود تلك القوات إلى إشاعة حالة عدم الاستقرار في السودان مما دفع الحكومة السودانية إلى إخراج تلك القوات، الأمر الذي أثار الحكومة الليبية التي كانت تهدف من وراء تلك القوات إظهار السودان عاجزاً عن تأمين حدوده وغير قادر على السيطرة على أراضيه، فضلاً عن التأثير في علاقة السودان بدول الجوار الإفريقي لا سيما تشاد ومصر^(٢٤).

ولما أدركت الحكومة السودانية أهداف ليبيا، أخذت تخفف من علاقتها بالعقيد معمر القذافي، بعد أن توترت علاقة الحكومة السودانية بأمريكا التي كانت تنظر إلى ليبيا على أنها دولة تحتضن الإرهاب الدولي^(٢٥).

كما سعت للتوسط بين ليبيا وتشاد من أجل إنهاء النزاع بين البلدين إذ أن أي نزاع في تشاد يشكل خطراً كبيراً على أمن واستقرار السودان لا سيما في الجزء الغربي حيث إقليم دارفور^(٢٦).

كما أثارت علاقة حكومة السودان بليبيا مصر التي كانت على خلاف دائم مع ليبيا، حيث رفضت الحكومة المصرية برئاسة حسني مبارك استقبال الصادق المهدي رئيس الوزراء السوداني أثناء زيارته لمصر في أيلول عام ١٩٨٦^(٢٧). ومع ذلك، حاولت السودان تحسين علاقتها بمصر، من خلال تأكيد الصادق المهدي بأن علاقته بليبيا لن تؤثر على العلاقات مع مصر، على اعتبار إن علاقات السودان مع جميع الأطراف جيدة ولا تقوم على أساس التبعية لأي طرف أو محوه^(٢٨).

وهذا لا يعني إن السودان قد قطع علاقته بليبيا، بل استمر بعلاقته مع ليبيا حتى إن الرئيس الليبي زار السودان عام ١٩٨٦^(٢٩).

وحاولت ليبيا توثيق علاقتها بصورة أوسع من خلال طرح مشروع الوحدة الليبية مع السودان عام ١٩٨٨. ولعل ما شجع ليبيا على طرح ذلك المشروع علاقته الوثيقة بالصادق المهدي الذي كانت لديه الرغبة في تحقيق تلك الوحدة، وفعلاً وقع الصادق المهدي مع الرئيس الليبي مشروع الوحدة الذي نص على تحقيق وحدة اندماجية كاملة بين البلدين بإنشاء مجالس للرئاسة والوزراء والنواب وتوحيد السياسة الخارجية والدفاع و الأمن، فضلاً عن إنشاء مجالس متخصصة تعني بتحقيق التنسيق والتكامل بين البلدين في كافة المجالات^(٣٠).

لقد اثار مشروع الوحدة مع ليبيا القوى السياسية في السودان ومنها الحزب الاتحادي الديمقراطي الذي لم يكن موافقاً على مشروع الوحدة واصدر بيانه الذي جاء فيه ((لما كانت بلادنا تعاني من الحرب الأهلية وعدم الاستقرار الأمني والتدهور الاقتصادي يرى الحزب الاتحادي إن البحث في أي مشروع وحدوي مع أي دولة عربية أمر غير وارد في هذه الظروف))، وفي الوقت ذاته عبر عن رغبته بإقامة علاقات مميزة مع ليبيا^(٣١).

كما أكد ادم موسى مادبو احد أعضاء حزب الأمة على ((ضرورة توحيد الجبهة الداخلية قبل الارتباط بوحدة مع أي بلد عربي والى اتفاق شامل بين القوى السياسية حول الوحدة مع ليبيا أو غيرها حتى لو أدى الأمر إلى إجراء استفتاء شعبي)).... ويرى ((إن موضوع الوحدة مع ليبيا لم يعرض على الأجهزة السياسية لحزبه لاتخاذ قرار بشأنها وان ممثلي الحزب في الوفد يمثلون الجانب التنفيذي وانه لا بد من عرض الاتفاق على الأجهزة للتداول حوله واخذ رأي الأجهزة السياسية في الأقاليم خاصة إقليم دارفور لأنه يتأثر سلباً وإيجاباً))^(٣٢).

وأصدرت جبهة نهضة دارفور بياناً انتقدت فيه الأسلوب الذي تم به إعلان المشروع، إذ رأت ((إن من شأن هذه الخطوة أن تسهم في زعزعة أسس الديمقراطية وتضائل من الشعور بالاستقلال الوطني وتزيد من الاضطراب الأمني في غرب السودان))^(٣٣).

وكان تجمع الأحزاب الأفريقية السودانية ((يوساب)) يرى إن توقيع ميثاق الوحدة مع ليبيا يعني نهاية النظام الديمقراطي القائم في السودان لان الميثاق نص على تكوين مجلس رئاسة وبرلمان مشترك ومؤسسات دستورية، وان دخول ليبيا كطرف في المشاكل الداخلية للسودان بخاصة الجنوب فيه انتقاص للسيادة الوطنية

فضلاً عن إن مشروع الوحدة المقترح يفتت الوحدة الوطنية ويصعد الحرب عبر الدعم العسكري الذي تمنحه ليبيا للسودان ويضيف عبئاً ثقيلاً على التنمية في البلدين^(٣٤). وتكمن مخاوف تلك القوى من محاولة الرئيس الليبي معمر القذافي التدخل في شؤون السودان الداخلية، فضلاً عن تدهور الأوضاع في السودان ولا سيما في الجنوب، إلى جانب موقف القوى الدولية التي كانت تحول دون تحقيق أي تقارب سوداني ليبي لا سيما موقف الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تربط علاقاتها بالدول بمدى علاقات تلك الدول مع ليبيا^(٣٥).

فضلاً عن ذلك، فقد كان للنظام الليبي أسبابه التي تدفعه لتحقيق ذلك المشروع وتتمثل ب^(٣٦):

١. كان النظام الليبي يعاني من العزلة في الداخل والخارج ويحاول فك هذه العزلة من خلال إغراء السودان بالمساعدات المالية والاقتصادية والعسكرية والإيحاء بقدرته على التوسط لدى جون قرنق وحليفه الرئيس الإثيوبي منغستو هيللا ميريام من أجل إقناعها بالعمل على وضع نهاية لمشكلة جنوب السودان.
٢. التوتر الداخلي الذي كان يعانيه نظام القذافي مما دفعه إلى محاولة إتباع عملية سياسية كبيرة خارج بلاده تحقق له ولو الحد الأدنى من المصداقية.
٣. إلغاء اتفاقية وجدة^(*) مع المغرب جعل من البرنامج الوحدوي الليبي محط شك حول الأهداف الليبية الحقيقية.
٤. تعرض نظام القذافي لضغوط الولايات المتحدة الأمريكية وتهديدها المستمر بضرب بلاده عسكرياً بحجة تعرض مصالحها للخطر.

لكل هذه الاعتبارات سواء السودانية أو الليبية كان إصرار القذافي على فرض الوحدة بين البلدين. إذ لم يكن هدف القذافي وحدوياً خالصاً لوجه العروبة وإنما لتحقيق أهداف تعد لصالحه فقط لا لبلاده. والهدف من السودان واضح وهو عزلها عن مصر والتأثير على العمق الاستراتيجي لمصر إمعاناً في المزيد من الضغوط عليها. فضلاً عن تصور القذافي بأن السيطرة على السودان يمكن إن يحرم مصر من مياه النيل^(٣٧).

وكان لعدم تمكن الصادق المهدي من تحقيق الوحدة مع ليبيا أثرها على علاقته بنظام القذافي الذي كان ينظر إلى الصادق المهدي كحليف استراتيجي ومؤيد قوي للوحدة. إذ خيب الصادق المهدي ظن الليبيين فضلاً عن إن وضع الصادق المهدي في رئاسة وزارة برلمانية لم تمكنه مطلقاً من اتخاذ القرار الفعلي سواء بشأن الوحدة أو بشأن القضايا الأخرى إذ أن أي قرار كان مرهوناً بموافقة بقية القوى السياسية، وربما كان هذا من بين الأسباب التي أدت إلى ضعف وزارته والإطاحة بها في ٣٠/حزيران عام ١٩٨٩^(٣٨).

المبحث الثالث

العلاقات السودانية . الليبية في ظل الحقبة العسكرية الثالثة

بعد تولي حكومة الإنقاذ الوطني الحكم في السودان في حزيران عام ١٩٨٩،
قوبل ذلك الانقلاب بترحاب من قبل النظام الليبي، لا سيما وان هناك مجموعة من
نقاط التشابه التي أسهمت في التقارب بينهما، مثل الموقف من أم المعارك(حرب
الخليج الثانية)، الموقف من الصراع العربي . الصهيوني، معاداة الغرب، والحصار
المفروض على البلدين، فضلاً عن تبني نظام اللجان الشعبية^(٣٩).

وتوثقت العلاقة بين البلدين من خلال زيارة الرئيس السوداني عمر البشير
إلى ليبيا في الثاني من آب عام ١٩٨٩، والتي أكد فيها على ضرورة التعاون بين
البلدين والاستفادة من خبرات قادة الثورة الليبية.

كما عبر الرئيس الليبي معمر القذافي عن علاقة البلدين قائلاً: ((نحن بلد
واحد مهما اختلفت النظم السياسية وان عدم الاستقرار في السودان في الماضي لم
يمكننا من العمل بقوة في إطار برنامج وحدوي تقدمي استثماري لفائدة الشعبين
الشقيقتين، وان عدم الاستقرار كان عاملاً سلبياً أدى إلى تأخير شعب السودان في
مجال التعاون بين البلدين، وان الأنظمة السياسية السابقة في السودان أخفقت في
حل المعضلة))، وختم قوله ((بضرورة أن تتجح ثورة الإنقاذ بتحقيق العمل الوحدوي
بين البلدين))^(٤٠).

أخذت علاقة البلدين بالتنامي من خلال طرح الرئيس الليبي مشروع إقامة اتحاد رباعي يضم كلا من (مصر، السودان، سوريا، ليبيا)، بهدف ربط مجلسي التعاون العربي والمغربي في كتلة عربية واحدة، بحيث تكون مصر حلقة وصل بين الاتحاد الرباعي ومجلس التعاون العربي بينما تكون ليبيا هي حلقة الوصل بين هذا الاتحاد ومجلس التعاون المغربي.

وتكمن أهمية هذا الاتحاد ليس لأنه يمثل حلقة وصل مع مجلسي التعاون العربي والمغربي فقط وإنما أيضاً لضمه سوريا والسودان لما يتمتعان به من أهمية إستراتيجية في المنطقة^(٤١).

ويبدو إن ذلك المشروع لم يدخل حيز التنفيذ، إلا انه يعد الخطوة التي شجعت ليبيا على اقناع السودان على توقيع ميثاق التكامل في آذار عام ١٩٩٠، والذي يؤكد على تكامل برامج العمل الشعبية والرسمية في المجالات السياسية، والعمل في دائرة العلاقات العربية الإسلامية والإفريقية مع اتحاد المغرب العربي ومجلس التعاون العربي والخليجي، جامعة الدول العربية، منظمة المؤتمر الإسلامي ومنظمة الوحدة الأفريقية من أجل توسيع قاعدة التعاون والتنسيق، فضلاً عن توحيد النظام الضريبي والنقدي والمؤسسات المالية في القطرين وفتح الطرق الموصلة بينهما^(٤٢)، فضلاً عن فتح التجارة الحدودية وتحرير التبادل التجاري من كل قيد وتوحيد نظام التجارة الخارجية والداخلية فضلاً عن توحيد مرافق استكشاف النفط واستثماره وتوزيعه ودفع البحث المشترك عن مصادر الطاقة الشمسية وعن الثروة المعدنية والاشتراك في توحيد المناهج والنظم التعليمية والتربوية في كلا البلدين)).

كما نص على ((عقد اتفاقات عسكرية واتفاقات الإمداد والدفاع المشترك فضلاً عن تكوين هيئة عليا يرأسها رئيسا البلدين وأمانة عامة وهيئة وزارية تتولى

تنفيذ ميثاق التكامل على ان تقوم الهيئة العليا بمراجعة الميثاق بعد سنتين من دخوله حيز التنفيذ بهدف إحلال الوحدة الشاملة بين البلدين^(٤٣).

وعلى الرغم من توقيع ذلك الاتفاق، إلا انه لم يحظ بموافقة الحركة الشعبية لتحرير السودان التي يرأسها العقيد جون قرنق إذ وجهت انتقادها لذلك المشروع قائلة: ((إن فكرة مشروع الوحدة مع ليبيا هي من وحي الجبهة الإسلامية التي تريد حرباً دينية في السودان والتسبب في انشقاقات بين العرب والأفارقة))^(٤٤).

ومع ذلك، تم تنفيذ ذلك المشروع وعقد أول اجتماع للهيئة الوزارية للتكامل العربي الليبي السوداني في حزيران عام ١٩٩١، وقع خلالها الطرفان اتفاقية التنقل والإقامة والعمل والتملك بين أبناء الشعب العربي الواحد في الجماهيرية الليبية والسودان، فضلاً عن، التوقيع على اللائحة الداخلية للهيئة الوزارية للتكامل العربي الليبي السوداني^(٤٥).

بيد إن العلاقات بين البلدين أخذت بالتراجع على اثر الاتهامات التي أثارتها ليبيا بشأن التنسيق بين الجبهة القومية الإسلامية في السودان والإخوان المسلمين في ليبيا، ووجود معسكرات تدريب للإسلاميين الليبيين في شرقي السودان. ويبدو إن الهواجس الأمنية الليبية التي تغذيها الاستخبارات المصرية، فضلاً عن مشكلة الديون الليبية على السودان والتي تجاوزت نصف المليار دولار، ظلت تلقي بظلالها على العلاقة بين البلدين^(٤٦).

وبالرغم من ذلك، سعت ليبيا إلى إعادة علاقتها بالسودان من خلال اهتمامها بمشكلة الجنوب إذ طرحت ليبيا عام ١٩٩٩ مبادرتها التي تضمنت مجموعة من الأفكار لحل تلك المشكلة، والتي يمكن تلخيصها بالاتي^(٤٧):

١. وقف العمليات العسكرية من جميع الأطراف ووضع آلية لمراقبة وقف إطلاق النار.
 ٢. وقف الحملات الإعلامية.
 ٣. الشروع في حوار مباشر مع الحكومة عبر منتدى عام للحوار الوطني السوداني يهدف إلى حل شامل.
 ٤. تشكيل لجنة تحضيرية للمنتقى برعاية ليبيا وتحدد مهمتها في تحديد مكان انعقاد المنتدى وتاريخه وتحديد المدعوين فيه ووضع جدول أعماله.
 ٥. إن تتولى ليبيا الاتصال بدول الجوار للتنسيق معها.
- وقد حظيت تلك المبادرة بموافقة التجمع الوطني المعارض حتى سميت تلك المبادرة بـ((المبادرة المصرية* - الليبية))، والتي كانت تهدف إلى حل سياسي شامل لمشكلات السودان بما فيها أزمة جنوب السودان.
- وبالرغم مما ابدته ليبيا من مواقف تجاه مشكلة جنوب السودان، لم يكن لها دور في الاتفاق(*) الذي توصلت إليه الحكومة السودانية مع الحركة الشعبية لتحرير السودان في ٢٠ تموز عام ٢٠٠٢^(٤٨). ولكن ذلك لا يعني إن العلاقة بين البلدين كانت متوترة بل على العكس فقد سعت ليبيا إلى عرض وساطتها لحل مشكلتي شرق السودان ودارفور.

المبحث الرابع

العلاقات السودانية - الليبية

في ضوء مشكلتي شرق السودان ودارفور

أولاً: مشكلة شرق السودان

كان لتصاعد الموقف بين الحكومة السودانية (حكومة عمر البشير) والحركات المعارضة في شرق السودان (*) أثره في عرض الرئيس الليبي وساطته لحل الصراع الدائر بين كلا الطرفين. وقد أبدت الحكومة السودانية موافقتها وتم عقد المفاوضات بين الحكومة السودانية وجبهة الشرق في مدينة سرت الليبية في شباط ٢٠٠٦. إلا إن تلك المفاوضات لم تؤت ثمارها حيث قاطع المجلس القيادي لمؤتمر البجا المعروف باسم (الإصلاح والتنمية) المفاوضات، وعزا عثمان موسى باونيين رئيس المجلس قرار المقاطعة إلى ما أسماه بالتدخل الليبي غير القانوني في تحديد عدد المفوضين من أحزاب الداخل قائلًا: ((إن الجماهيرية الليبية طالبت بان لا يتعدى المشاركون للمنبر التفاوضي سبعة أشخاص))، إلى جانب ((تتصل ليبيا عن إشراك المجتمع الدولي في تلك المفاوضات)) (٤٩)، مما أدى ذلك إلى إخفاق المبادرة الليبية، وفي الواقع واجهت المبادرة الليبية عقبات عدة نذكر منها (٥٠):

أولاً: تعامل حزب المؤتمر الوطني الحاكم مع الأزمة في شرق السودان من منطلق مصلحي وتصادمي ضيق. والذي أسفر عن إرسال الحكومة. التي يسيطر المؤتمر الوطني على أجهزتها الأمنية كامل السيطرة. مئات الجنود إلى مدينة همشكوريب في ١١/كانون الثاني/٢٠٠٦ وتهديد تلك القوات بطرد الحركة الشعبية لتحرير السودان ومقاتلي (جبهة الشرق)) من المدينة، جاء هذا التصعيد بالرغم من اتفاق

حزب المؤتمر الوطني الحاكم والحركة الشعبية لتحرير السودان على تأجيل تاريخ انسحاب قوات الحركة من المنطقة التي تسيطر عليها (شرق السودان) من كانون الثاني إلى ٩/شباط/٢٠٠٦، وعليه كانت الحملة العسكرية بمثابة تهديد باستعمال القوة ضد ((جبهة شرق السودان)).

ثانياً: إصرار الحكومة السودانية على الوجود العسكري في تلك المنطقة على الرغم من إن هذه السياسة أدت في جنوب السودان وغربه إلى مقتل ما يزيد على مليوني مواطن سوداني فضلاً عن المعاناة المستمرة لملايين آخرين في الإقليمين، ولعل الشيء ذاته بالنسبة لإقليم شرق السودان لاسيما عندما حاصرت القوات الحكومية مدينة همشكوريب، واستعانت بمليشيات من فصيل موال لها من شعب البجا في محاولة واضحة لإضعاف ((مؤتمر البجا))، الفصيل الرئيس في ((جبهة الشرق)).

ثالثاً: سعى المؤتمر الوطني إلى استغلال المبادرة الليبية في شق صف ((جبهة الشرق)) بعقده اتفاقاً منفرداً في كانون الأول/٢٠٠٥ مع حركة ((الأسود الحرة)) لقبيلة الرشايدة، الشريك الأصغر في ((جبهة الشرق))، وفي رد فعل غاضب على تلك المبادرة أعلن ((مؤتمر البجا)) انسحابه من الوساطة الليبية.

رابعاً: إلا إن أكبر المهددات للعملية التفاوضية تمثلت في عدم إقحام الحركة الشعبية لتحرير السودان الشريك الثاني لحزب المؤتمر الوطني الحاكم في حكومة الوحدة الوطنية في القضايا المصرية ولاسيما قضية شرق السودان.

وكان من الممكن للوساطة الليبية إن تتجح إذا ما اتبع النظام الليبي الأتي^(٥١):

١. كان على الرئيس الليبي إن يصر على إن تمثل حكومة الوحدة الوطنية بوفد رفيع المستوى وبحضور مشترك مع حزب المؤتمر الوطني، الحركة الشعبية لتحرير السودان، والأطراف الأخرى المشاركة في الوساطة.

٢. السماح لناشطي((جبهة الشرق)) من الخرطوم ومن شرق السودان بالمشاركة في التفاوض وفق ما حدده ((مؤتمر البجا)) و((الأسود الحرة))، والأطراف الأخرى المشاركة في جبهة الشرق.
 ٣. كان على الوسيط الليبي مطالبة الحكومة السودانية وجبهة الشرق وقف الأعمال العدائية، إذ إن الفراغ الأمني الذي كان سيحدث إذ ما انسحبت الحركة الشعبية لتحرير السودان من مدينة همشكوريب قد يؤدي إلى اندلاع القتال بين الطرفين في سباقها للسيطرة على تلك المدينة.
 ٤. هيكلة وأجندة المفاوضات: كان من الضروري وضع خطة للسلام الدائم مبنية على اتفاق السلام الشامل الذي وقعت عليه في كانون الثاني ٢٠٠٥ الحركة الشعبية لتحرير السودان وحزب المؤتمر الوطني، إذ إن لشرق السودان مطالب مشروعة من اقتسام السلطة والثروة في حكومة اتحادية تتمتع فيها الأقاليم بسلطات حقيقية.
 ٥. كان على الوسيط الليبي إن يسهل حضور المنظمات الدولية والإقليمية(الأمم المتحدة، الاتحاد الإفريقي، الاتحاد الأوربي، الإيقاد) للمشاركة كمراقبين في العملية التفاوضية بهدف إعطاء ضمانات دولية للاتفاق الذي كان يتم التوصل إليه.
- وعلى العموم فقد أخفقت الوساطة الليبية في إيجاد حل لقضية شرق السودان(*).
- ثانياً: قضية دارفور.**

على الرغم من إخفاق ليبيا في حل قضية شرق السودان، إلا إن ذلك لم يؤثر في علاقة البلدين، فقد أخذت ليبيا تعرض وساطتها مرة أخرى بهدف وضع حد لازمة دارفور من خلال قيامها باستضافة القمم التي كانت تعقد بشأن الصراع الدائر

في إقليم دارفور، ومنها القمة الخماسية التي عقدت في طرابلس بليبيا في ١٧/تشرين الأول/٢٠٠٤ والتي تم خلالها التأكيد على توقيع اتفاق تحسين الوضع الإنساني وتعزيز الوضع الأمني في إقليم دارفور^(٥٢). فضلاً عن عقده للقمة السادسة في طرابلس في أيار عام ٢٠٠٥ والتي أكد فيها الرئيس الليبي معمر القذافي على رفض التدخل في شؤون السودان الداخلية واعتبار الأزمة في دارفور شأنًا داخلياً محصناً، يمكن حله في إطار أفريقي بعيداً عن أي تدخل أجنبي^(٥٣).

وقد توافق طرح القذافي مع ما توصلت إليه تلك القمة من مقترحات بشأن حل قضية دارفور منها رفض التدخل الأجنبي في الأزمة وحصر معالجتها في الإطار الإفريقي، تعزيز بعثة الاتحاد الإفريقي في دارفور، دعم المصالحات الاجتماعية بين سكان دارفور، تفويض الرئيس الليبي معمر القذافي في إجراء اتصالاته مع كل الأطراف في دارفور والتنسيق في هذا الشأن مع القادة والرؤساء المشاركين في القمة^(٥٤).

إلى جانب ذلك، فقد تم عقد أول مؤتمر دولي موسع لمفاوضات السلام في مدينة سرت الليبية في تشرين الأول عام ٢٠٠٧ والذي طرح فيه الرئيس الليبي معمر القذافي وجهة نظره بشأن الصراع الدائر في إقليم دارفور قائلاً: ((إن ما يحدث في إقليم دارفور من تمرد يندرج في إطار سعي الحركات العرقية واللغوية التي تريد إن تثبت وجودها وتحمي نفسها مثلما يحدث في العديد من مناطق العالم الأخرى... لذا فأن ذلك النزاع هو قبلي وبتدخلنا قد ألغينا دور رؤساء واعيان القبائل القادرين على حل المشاكل القبلية)).

وعليه ((فأن تلك القضية سودانية لا بد من تركها للسودانيين أنفسهم لأننا لسنا سودانيين أكثر من السودانيين ولسنا دارفوريين أكثر من الدارفوريين))^(٥٥).

وأكد على ضرورة عدم تدويل تلك القضية أو تسييسها لان التدخلات الدولية تزيد الأمور تعقيداً وان ما يجب على المجتمع الدولي القيام به لحل تلك المسألة هو: ((إن يطلب من حكومة السودان والحركات المعارضة اتخاذ بعض الإجراءات التي تحول دون تفاقم النزاع وان تم رفض ذلك فإنه يمكن للمجتمع الدولي اتخاذ موقف من تلك الأطراف ولكن دون التدخل في شؤون السودان)).

وأضاف ((إن حكومة السودان تجاوزت كثيراً مع مطالب المجتمع الدولي بقبول الآلاف من القوات الدولية ولا يجب استفزازها أكثر من ذلك))^(٥٦).

ويتضح من خلال موقف الرئيس الليبي معمر القذافي انه كان يسعى لحل تلك المشكلة وفق نطاقها المحلي أو حتى الإقليمي، إذ إن خروج تلك المشكلة خارج نطاقها المحلي سيؤدي إلى تفاقم ذلك النزاع وهذا ما حدث فعلاً فبعد إن تم تدويل تلك القضية تفاقت الأوضاع في إقليم دارفور.

الخاتمة

لقد كان لوقوع السودان في الجزء الشمالي الغربي من ليبيا، وفي مساحة حدودية قصيرة نسبياً، إن جعل العلاقة بين البلدين تتراوح ما بين التعاطف الجارف والعداء الحاد لا سيما منذ تولي العقيد معمر القذافي السلطة عام ١٩٦٩.

التعاطف الذي حصل حينما وقع العقيد معمر القذافي اتفاقية الوحدة مع مصر عام ١٩٦٩ والتي ضم إليها السودان لتصبح وحدة ثلاثية، وعندما حاول الشيوعيون إسقاط جعفر نميري عام ١٩٧١ عملت ليبيا على دعم وإسناد ذلك النظام. وحالة التوتر التي أصابت الطرفين، حينما وقف السودان إلى جانب الرئيس المصري أنور السادات في زيارته للقدس عام ١٩٧٧، وعندما وقع اتفاقية كامب ديفيد عام ١٩٧٨.

وعلى الرغم من حالة العداء تلك، نلاحظ إن ليبيا قد غيرت سياستها تجاه السودان بوصفه البلد العربي الوحيد الذي يمثل حلقة الوصل بين العالم العربي والقارة السمراء.

ولعل ذلك ما يفسر مساعي ليبيا إلى ربط السودان بميثاق وحدوي عام ١٩٨٨، وعقد ميثاق التكامل مع الرئيس السوداني عمر حسن البشير عام ١٩٩٠، فضلاً عن اتجاهها نحو حل مشكلات السودان من خلال طرحها للعديد من المبادرات ومنها مبادرة عام ١٩٩٩ والتي سميت بـ(المبادرة المصرية الليبية). إلى جانب وساطتها في قضية شرق السودان فضلاً عن دورها في مشكلة دارفور. والتي سعى العقيد معمر القذافي إلى إيجاد حل لها ضمن الإطار المحلي أو حتى الإقليمي بعيداً عن التدخلات الأجنبية.

وفي الحقيقة، فقد كان هناك عاملان أساسيان دفعا العقيد معمر القذافي لإبداء تلك المواقف.

أولها: القلق الأمني الليبي من إن أي صراع يحدث في السودان ينعكس سلباً على امن واستقرار ليبيا. فضلاً عن ذلك فهناك رغبة ليبية في الإمساك بالخيوط التي تحرك مسارات الصراع من خلال الدعم المالي والتسليحي والدبلوماسي لحركات المعارضة التي تختلف في توجهاتها ومطالبها.

أما العامل الثاني هو شخصية العقيد معمر القذافي الذي ينظر إلى نفسه بوصفه قائداً اممياً يضيق به الوعاء الليبي ويسعى إلى إن يؤدي دوراً إقليمياً واسعاً، بهدف تحقيق طموحاته المتمثلة في تولي قيادة المنطقة والذي يعد السودان نقطة انطلاقه الأساسية.

المصادر

١. حسن مكي، الحركة الإسلامية في السودان ١٩٦٩-١٩٨٥، الخرطوم، الطبعة الأولى، ١٩٩٠، ص ٢٨؛ وزارة خارجية جمهورية السودان، سياسة السودان الخارجية، الخرطوم، أب ١٩٧٣، ص ٤٠.
٢. فؤاد مطر، الحزب الشيوعي نحروه أم انتحر، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٧٢، ص ٤٨؛ حسن الطاهر زروق، السودان إلى أين، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٧٢، ص ٩٨.
٣. عامر العقاد، وجاء مايو دراسة في الكفاح الوطني السوداني، دار الجيل للنشر، بيروت، ١٩٧٢، ص ١٧٩؛ محمد محمد كرار، الانقلابات العسكرية في السودان، السودان، ١٩٨٨، ص ٧٦-٧٧.
٤. عقدت اتفاقية أديس أبابا بين الحكومة السودانية برئاسة جعفر نميري وممثلين عن جبهة تحرير جنوب السودان التي كان من أبرز مؤسسيها جوزيف لاقو وقد نصت على إطلاق النار في جميع أنحاء الجنوب وإقامة حكم ذاتي فيها كما اشتملت تلك الاتفاقية وبشكل خاص على توحيد المقاطعات الثلاث في الجنوب (الاستوائي، بحر الغزال، والنيل الاعلى). للمزيد انظر ملف العالم العربي، الدار العربية للوثائق، س ن ١١٠٦/٥، رقم الوثيقة ١٩٩٦، لبنان - بيروت، ٨/أيلول/١٩٨١.
٥. وزارة خارجية جمهورية السودان، المصدر السابق، ص ٤١٠.
٦. ملف العالم العربي، الدار العربية للوثائق، س ن ١٣٠١/١، رقم الوثيقة ١٨٢١، لبنان - بيروت، ١٨/شباط/١٩٨١.

(*) شكلت عام ١٩٧٤ وضمت كلا من حزب الأمة السوداني برئاسة الصادق المهدي، والحزب الاتحادي الديمقراطي برئاسة حسين الهندي ورابطة الميثاق الإسلامي (الإخوان المسلمين) بقيادة حسن الترابي، وضعت أولى أهدافها التخلص من نظام جعفر نميري. للمزيد انظر احمد الأمين البشير، العلاقة بين السياسة والدين في السودان، مجلة المستقبل العربي، العدد ٧٧، بيروت، ١٩٨٥، ص ١١٨.

٧. ملف العالم العربي، الدار العربية للوثائق، س ن ٣/١١٠، رقم الوثيقة ٦٧٠، لبنان. بيروت، ١٣/تشرين الأول/١٩٨١؛ عادل رضا، اعترافات خطيرة لغزو السودان، مجلة آخر ساعة، العدد ٢١٧٧، تموز ١٩٧٦، ص ٩.

(*) تضمنت اتفاقية الدفاع المشترك بين البلدين ثمانية مواد أكدت المادة الأولى منها إن أي اعتداء مسلح على إحدى الدولتين يعني اعتداء على الأخرى، ضرورة تقديم المعونة للدولة المعتدى عليها واستخدام كافة الوسائل لردع العدوان أما باقي المواد، فقد أكدت على تنسيق خطط وأساليب الأجهزة الكفيلة بتنفيذ الاتفاقية ومنها مجلس الدفاع المشترك وهيئة الأركان المشتركة. للمزيد انظر أسامة الغزالي، العلاقات المصرية السودانية بين الماضي والحاضر والمستقبل، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، ١٩٩٩، ص ٤٢٠.

٨. ملف العالم العربي، الدار العربية للوثائق، س ن ٢/٣٠١، رقم الوثيقة ١٨٢٢، لبنان. بيروت، ١٨/شباط/١٩٨١.

٩. ملف العالم العربي، المصدر نفسه.

١٠. ملف العالم العربي، الدار العربية للوثائق، س ن . ٣٠٢/٦، رقم الوثيقة ١٩٢٤، لبنان . بيروت، ١٧/حزيران/١٩٨١.
١١. ملف العالم العربي، وثيقة رقم ١٨٢٢، المصدر السابق.
١٢. ملف العالم العربي، الدار العربية للوثائق، س ن . ١٣٠٢١٧، رقم الوثيقة ١٩٣٢، لبنان . بيروت، ٢٤/حزيران/١٩٨١.
١٣. ملف العالم العربي، وثيقة رقم ١٨٢٢، المصدر السابق.
١٤. عادل رضا، ماذا بعد... غارة أم درمان، مجلة آخر ساعة، العدد ٢٥٧٨، ١٩٨٤/٣/٢١، ص ١٦.
١٥. كمال عبد المجيد، غارة أم درمان: الاحتمالات المعلنة والهامة، مجلة النهضة، العدد ٨٥٦، الكويت، ٣١/آذار/١٩٨٤، ص ٢٠.
١٦. أسامة عجاج، ماذا في جنوب السودان ومن وراء انيانيا ٢، مجلة آخر ساعة، العدد ٢٥٧٦، ١٩٨٤/٧/٣، ص ١٢؛ كمال عبد المجيد، المصدر السابق، ص ٢١.
١٧. جمال الألفي، القذافي يجرب حظه في السودان، مجلة المصور، العدد ٣١٠٢، ٢٣/آذار/١٩٨٤، ص ١٠.
١٨. صحيفة الإنباء، العدد ٥١٠٢، الكويت، ١١/٣/١٩٩٠.
١٩. فيليب روندو، ساعة الخيارات الحاسمة في السودان، مجلة كل العرب، العدد ١٥٢، فرنسا، ١٩٨٥/٧/٢٤، ص ٣٣٤.
٢٠. منير قزي، هاجس((اللبننة)) يسيطر على السودان، مجلة الوطن العربي، العدد ٤٦٠، فرنسا، ١٢.٦/١٢/١٩٨٥؛ صحيفة الإنباء، العدد ٥١٠٢، مصدر سابق.

٢١. صحيفة الرأي العام، العدد ٧٨٨٧، الكويت، ١/١١/٢٠٠٥.
٢٢. الصافي موسى، رياح حرب أهلية في دارفور، مجلة الدستور، العدد ٥٣٤، لندن، ١٤/٣/١٩٨٨.
٢٣. صحيفة الأهرام، العدد ٣٦٤٣، مصر، ٦/٤/١٩٨٧.
٢٤. صحيفة الأهرام، المصدر نفسه.
٢٥. صحيفة السياسة، العدد ٦٥١٨، الكويت، ٢٩/٩/١٩٨٦.
٢٦. عفاف زين، الوساطة السودانية ضرورة بعيدة عن الترف الدبلوماسي، مجلة الحوادث، العدد ١٥٨٢، لبنان، ٢٧/٢/١٩٨٧.
٢٧. فايز المرعبي، الخرطوم حائزة بين الخيارات، مجلة الطليعة، العدد ١٧٦، فرنسا، ٢٢/٩/١٩٨٦.
٢٨. أسامة عجاج، الوحدة السودانية . الليبية... وما الحقيقة، مجلة آخر ساعة، العدد ٢٨١٣، القاهرة، ٢١/٩/١٩٨٨.
٢٩. مرسي نويشي، القذافي للمهدي الثمن هو الوحدة وإلا....، مجلة الوطن العربي، العدد ٥٠١، فرنسا، ٢٥/٩/١٩٨٦.
٣٠. كمال حسن بخيت، النص الحرفي لميثاق الوحدة بين السودان وليبيا، مجلة الوطن العربي، العدد ٦١٣.٨٧، فرنسا، ١١/١١/١٩٨٨.
٣١. صحيفة الإنباء، العدد ٤٦٢٣، الكويت، ١٣/١١/١٩٨٨.
٣٢. صحيفة الإنباء، المصدر نفسه.
٣٣. المصدر نفسه.
٣٤. صحيفة الوطن، العدد ٤٩٣٦، الكويت، ١٦/١١/١٩٨٨.
٣٥. أسامة عجاج، المصدر السابق.

٣٦. فايز المرعبي، المصدر السابق؛ مرسي النويشي، المصدر السابق.
* عقدها الرئيس الليبي معمر القذافي مع الملك المغربي حسن الثاني عام ١٩٨٤ من اجل تحقيق الوحدة بين البلدين. للمزيد انظر صحيفة الوطن، العدد ٤١٥٢، الكويت، ١١/٩/١٩٨٦.
٣٧. مرسي النويشي، المصدر السابق.
٣٨. صحيفة الإنباء، العدد ٥١٠٢، مصدر سابق.
٣٩. تقاهم سوداني ليبي، مجلة الدستور، العدد ٥٩٨، لندن، ١٤/٨/١٩٨٩.
٤٠. المصدر نفسه.
٤١. صحيفة الوطن، العدد ٥٤٢٧، الكويت، ٢٦/٣/١٩٩٠.
٤٢. صحيفة الوطن، المصدر نفسه.
٤٣. المصدر نفسه.
٤٤. صحيفة الوطن، العدد ٥٤١٠، الكويت، ٩/٣/١٩٩٠.
٤٥. صحيفة العرب، العدد ٣٥٧٨، لندن، ٢٠/٦/١٩٩١.
٤٦. التقرير الاستراتيجي السنوي، مركز الدراسات الإستراتيجية، الخرطوم، ١٩٩٦، ص ١٣٠.
٤٧. حسن أبو طالب، مأزق الحل السياسي في السودان، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٣٨، القاهرة، ١٩٩٩، ص ١٦١.
- (*) طرحت مصر ذات الأفكار التي طرحتها ليبيا وتم الاتفاق على دمجها بهدف التوصل إلى حل شامل.
- (*) عرف ذلك الاتفاق ب(اتفاق ماشاكوس) والذي نص على فصل الدين عن الدولة، وحق تقرير المصير لجنوب السودان.

٤٨. صحيفة الحياة، العدد ١٤٣٨٦، ١٤/٨/٢٠٠٢.
- (*) قادة المعارضة في شرق السودان كل من مؤتمر البجا وحركة الأسود الحرة.
٤٩. مؤتمر البجا للإصلاح والتنمية يقاطع المنبر التفاوضي لقضايا الشرق بلبيبا، نقلاً عن شبكة الانترنت الموقع:
File:\\ a:\\sudan.journal.com.p.5.
٥٠. صحيفة الحياة، العدد ١٥٦٤٦، ٤/شباط/٢٠٠٦.
٥١. صحيفة الحياة، العدد ١٥٦٤٦، المصدر نفسه.
- (*) كان للوساطة الايرتيرية دور كبير في حل قضية شرق السودان والتوصل إلى اتفاق سلام شامل بين جبهة الشرق والحكومة السودانية في ١٣/١٠/٢٠٠٦.
٥٢. إسرائ احمد جباد، قمة طرابلس الخماسية حول دارفور، الرائد الدولي، العدد ١١١، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠٠٥، ص ٥.
٥٣. صحيفة الأهرام، العدد ٤٣٢٦٠، القاهرة، ١٦/أيار/٢٠٠٥.
٥٤. صحيفة الحياة، العدد ١٥٣٨٧، ١٨/أيار/٢٠٠٥.
٥٥. سرت تحتضن أول مؤتمر دولي موسع لمفاوضات السلام، نقلاً عن شبكة الانترنت بتاريخ ٢٨/١٠/٢٠٠٧، الموقع:
File:\\h:\\ليبياوالسودان.p1_2.htm
٥٦. المصدر نفسه.

